

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٨٠

الأربعاء ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد لي باودونغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال.	السيد فاز باتو
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2012/374)





افتُتحت الجلسة الساعة ٠٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2012/374)

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة مارغريت فوغت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/374، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مارغريت فوغت.

السيدة فوغت (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أعرض التقرير السابع للأمين العام (S/2012/374) عن أعمال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويعرض التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت في البلد خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ – الانجازات، والأهم من ذلك، التحديات التي تواجه حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى – ويقدم توصيات بشأن اتخاذ الإجراءات الحاسمة اللازمة للتصدي لبعض من تلك التحديات.

وفي حين انقضى عام ٢٠١١ بمؤشرات على التفاؤل والتوقعات فيما يتعلق باستمرار تحقيق الاستقرار في المشهد السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد افتتح عام ٢٠١٢ بالعديد من التطورات الهامة التي قللت من ذلك الحماس. فقد اعتقل أربعة من زعماء جماعتين سياسيتين عسكريتين بتهم تتصل بالتخطيط لإعادة إشعال التمرد، في حين علق التشاور بين الحكومة والأحزاب السياسية، بما في ذلك المعارضة، بشأن استعراض القانون الانتخابي قبل التوصل إلى توافق في الآراء، وتقديم مشروع قانون بشأن إنشاء هيئة انتخابية دائمة للبرلمان بهدف اعتماده. ولحسن الحظ، فقد أخضعت القضية ضد الزعماء المعتقلين للإجراءات القانونية. ومنحوا جميعا حرية مؤقتة، بل عاد أحدهم إلى منصبه بوصفه نائبا لرئيس اللجنة التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأشرف على الانتهاء من نزع سلاح الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية، وهو إحدى الجماعات السياسية والعسكرية، ونزع سلاح اتحاد قوى المقاومة، والجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى في المنطقة الوسطى من شمالي البلد، فضلا عن تفكيك الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية، بوصفها جماعة متمردة في أيار/مايو.

وفي نيسان/أبريل، أعاد مكتب الجمعية الوطنية مشروع القانون بشأن الهيئة الانتخابية الدائمة إلى الحكومة بسبب العديد من المخالفات والأحكام غير الدستورية، على الرغم من شبه هيمنة حزب كوا نا كوا الحاكم على الجمعية الوطنية. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل والمجتمع الدولي تشجيع السلطات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في جمهورية أفريقيا الوسطى على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة التي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لاستقرار البلد. وبالقدر ذاته، فإن من المهم أيضا أن تواصل الحكومة المشاركة في عملية الاستعراض هذه،

وأن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عملية إصلاح النظام الانتخابي وهيكل الهيئة الانتخابية الدائمة. وقد تشجعنا للغاية لتمكن البرلمان من إثبات استقلاليته على الرغم من الانتقادات التي أعرب عنها الكثيرون فيما يتعلق بهيمنة حزب سياسي واحد عليه، الأمر الذي يكرر تأكيد وجهة نظرنا القائلة إن البرلمان لا يزال مستقلا جدا في طريقة عمله.

وفي ١٥ أيار/مايو، دعا الرئيس بوزيزي زعماء المعارضة إلى الشروع في حوار بناء في موعد يحدد لاحقا. وعلى الرغم من أن أحزاب المعارضة قد أعربت عن ارتياحها لتلك المبادرة من قبل الرئيس، فإن لها العديد من الشروط المسبقة. وتشمل هذه أولاً، الاتفاق على طابع وأهداف الحوار، وثانيا، تحديد أصحاب المصلحة، وثالثا، تحديد المواضيع ذات المصلحة الوطنية التي ينبغي مناقشتها، ورابعا، توقيع اتفاق سياسي شامل يصدّق عليه جميع أصحاب المصلحة. وطلبت أحزاب المعارضة والمجتمع المدني أيضا تقديم الخبرة والدعم النشط من قبل مراقبي الأمم المتحدة، على نحو ما حدث في آخر سلسلة من المشاورات. وشعبة الوساطة المعنية بالسياسات التابعة لإدارة الشؤون السياسية على أهبة الاستعداد بالفعل لتقديم تلك المساعدة متى تطلبها الحكومة رسميا.

وتواصل الحكومة الضغط من أجل استكمال عملية نزع السلاح. وقد عقدت في ذلك الصدد اجتماعاً للأصدقاء في نيويورك في نيسان/أبريل، قدمت أثناءه ميزانية لاستكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل الحصول على الدعم. ويكتسي ذلك الاجتماع أهمية لثلاثة أسباب: أولا، لأن الحكومة كانت قادرة على أن تثبت لشعبها نفسه – الذي ازداد انتقاده لتعليق عملية نزع السلاح لعدم وجود الأموال الكافية – أنها قادرة على بذل كل جهد ممكن للحصول على دعم دولي لاستئناف العملية مرة أخرى. ثانيا، قدم الاجتماع للمجتمع الدولي ميزانية واضحة لما هو مطلوب ولما استثمرت فيه الحكومة نفسها بالفعل. وأخيرا، فقد أثبت الاجتماع التزام الحكومة باستكمال العملية. ويذكر المجلس أن التزام الحكومة السياسي بتلك العملية كان موضع تساؤل على مدى السنوات السابقة، غير أن ذلك الالتزام بات واضحا جدا الآن.

وأعقب اجتماع نيويورك اتخاذ حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى خطوات ملموسة لكفالة إكمال عملية نزع السلاح في شمال البلد. فقد قدمت الحكومة مبلغ ٠٠٠ ٤٤٠ دولار من مواردها الخاصة، مكنت من استكمال عملية نزع السلاح في المنطقة الوسطى من شمال البلد، إلى جانب الدعم الذي تلقته من الأمم المتحدة. وتعهدت أستراليا بتقديم مبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار، بينما تعهدت لكسمبرغ بتقديم مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ يورو لدعم مواصلة عملية نزع السلاح.

وواصلت الحكومة تعزيز الحالة الأمنية في البلد، مع التركيز على تولي المسؤولية عن الحالة الأمنية منذ حزيران/يونيه من العام الماضي. وعمدت الحكومة أيضا إلى تنشيط الاتفاق الثلاثي الأطراف بين تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن نشر قوة لشن العملية التي أدت إلى تحقيق الاستقرار في الشمال الشرقي من البلد.

وبعد عودة السلام إلى منطقة فاكاغا، تمكنت القوة الثلاثية من تحييد جميع مناطق الشمال، بما في ذلك المنطقة المضطربة في بيراو وما حولها، الأمر الذي سمح بعودة السكان المشردين داخليا، واستئناف قدرة المجتمع الدولي على الوصول إلى المنطقة. ومن الأهمية بمكان تدشين عمليات الإدماج في تلك المنطقة، بوصفها الوحيدة المتبقية التي يجب أن تكتمل فيها تلك العملية في أقرب وقت ممكن، تفاديا لتقويض الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق الاستقرار. وفي هذا المنعطف الحرج، فإن من المهم أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي اللازم لإتمام عملية الإدماج. ونرى أن الحكومة قد أدت دورها، والآن فإن الأمر متروك لنا فيما يتعلق بتقديم المساعدة في إنجاز العمل الذي

لا يزال يتعين القيام به. وليس هناك أي جزء من جمهورية أفريقيا الوسطى لا يمكننا الوصول إليه الآن تقريبا لأسباب أمنية، فيما عدا بعض الجيوب المتناثرة هنا وهناك في المناطق المتضررة إلى حد كبير من أنشطة جيش الرب للمقاومة.

وفيما يتعلق بمجال إصلاح القطاع الأمني، فإن خارطة الطريق الجديدة التي اعتمدتها اللجنة التوجيهية لإصلاح قطاع الأمن الوطني في منتصف شباط/فبراير، ووضعت بمساعدة تقنية من قبل مكتب الأمم المتحدة المتكامل، إنما تمثل إحياءً لعملية إصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهي تتوخى صياغة ست استراتيجيات قطاعية فرعية، على أن تدمج في استراتيجية موحدة لإصلاح قطاع الأمن الوطني مدتها ثلاث سنوات.

وقد تم مؤخرا استكمال الاستراتيجية القطاعية الفرعية الخاصة بالقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والدرك وحظيت بموافقة وزارة الدفاع. وبالتالي، فقد انتهينا من الاستراتيجية القطاعية الفرعية للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والدرك. كما جرى أيضا استكمال مشروع أولي للاستراتيجية القطاعية الفرعية الخاصة بالشرطة ويجري تنقيح المشروع. ويتم حاليا تحديث الاستراتيجية القطاعية الفرعية الخاصة بالرقابة الديمقراطية على القطاع الأمني، والتي كان قد تم الانتهاء منها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ويجري حاليا صياغة استراتيجية قطاعية فرعية خاصة بقطاع العدالة. وثمة حاجة إلى المزيد من الأموال والخبرات لاستكمال العمل في مجالات المالية العامة والجمارك واللامركزية، فضلا عن حماية البيئة. وهم ينتظرون الآن أن يزودهم مكتب الأمم المتحدة المتكامل بالخبرات اللازمة لتحقيق تقدم في العمل في هذا المجال. وسيكون الانتهاء من وضع استراتيجية وطنية واسعة لإصلاح قطاع الأمن خطوة هامة إلى الأمام، من شأنها أن تساعد على تركيز الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال الحيوي.

ومع ذلك، يستمر التوتر العرقي الناجم عن الصراع الذي نشب مؤخرا في منطقة فاكاغا في الشمال الشرقي، كما تستمر الصراعات بين المزارعين والمجتمعات المحلية على حقوق الرعي. كما ازدادت حدة التوتر بين الطائفة المسلمة، وخاصة المنحدرين من أصل تشادي، والمجتمعات المحلية، ولا سيما بعد الهجوم المشترك الذي شنته القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد على الجبهة الشعبية للإصلاح في كانون الثاني/يناير، حيث يشتبه في أن العديدين يؤون مقاتلي الجبهة الفارين. وفي هذا الصدد، يخطط مكتب الأمم المتحدة لإطلاق مشاريع للتلاحم الاجتماعي، ولا سيما في أوساط النساء، لتيسير المصالحة في كوتو العليا في أعقاب الاشتباكات الدامية التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ومزقت جماعتي غولا ورونغا المحليتين.

ويواصل مكتب الأمم المتحدة تشجيع وتعزيز قدرة المجلس الوطني للوساطة. والمجلس لا يزال يعاني من نقص الموارد على المستوى الوطني، وليس له وجود على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد، تلقى المكتب تمويلا من الأموال الخارجة عن ميزانية إدارة الشؤون السياسية للمساعدة على تعزيز قدرة المجلس وإنشاء مجالس محلية للوساطة.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية بين الأطراف السياسية والعسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ما زالت جماعتان مسلحتان أجنبيتان تشكلان تهديدا خطيرا لعملية السلام. وقد جرى دحر الجبهة الشعبية للإصلاح التي يتزعمها المتمرد التشادي بابا لاديه، بعد الهجوم العسكري المشترك الذي شنته جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد على معقلها في مقاطعة نانا – غريبيزي في ٢٣ كانون الثاني/يناير. ودمرت العملية مركز قيادة المجموعة، مما أدى إلى تشتت مقاتليها الذين شنوا هجمات متفرقة وهددوا حرية الحركة وأمن السكان. ويسعدني أن أبلغكم بأنه، لحسن الحظ، تمت السيطرة على الحالة، حيث أظهرت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، في موجة جديدة

من الحماس، قدرة كبيرة على التحرك السريع في احتواء مقاتلي الجبهة الشعبية.

كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصاعدا في هجمات جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى في مقاطعتي مبومو ومبومو العليا. غير أن هناك الآن زخما جديدا في الجهود الوطنية والدولية لمعالجة تحدي جيش الرب في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وجرى تعزيز تنسيق عمليات القوات الأوغندية وقوات جمهورية أفريقيا الوسطى ضد جيش الرب بشكل كبير، وذلك بدعم من مستشارين عسكريين من الولايات المتحدة. وربما ساهم ذلك في إلقاء القبض مؤخرا على ''العميد'' قيصر أشيلام وفرار اثنين من مقاتلي جيش الرب.

وقد وضع مكتب الأمم المتحدة استراتيجية وطنية متعددة الجوانب من شأنها أن تكمل الخطوات التي تتخذها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، دعما لمبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي بشأن جيش الرب للمقاومة. ويعتزم المكتب مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على بناء نظام اتصالات أفضل لتحسين توقيت الإبلاغ والإنذار، والذي سيكون مماثلا للنظام القائم للإنذار المبكر الذي أنشأته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلاوة على ذلك، يعمل مكتب الأمم المتحدة مع الشركاء الوطنيين والدوليين من أجل إعداد استراتيجية لتشجيع مقاتلي جيش الرب للمقاومة على الفرار، فضلا عن سياسة لإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية. وبالتوازي مع جهود التنسيق الإقليمي لوضع استراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، ييسر مكتب الأمم المتحدة إعداد استراتيجية وطنية مماثلة في المناطق المتضررة من البلد بسبب جيش الرب. ومن أجل تعزيز وجودنا في الجنوب الشرقي، نشرنا في الشهر الماضي اثنين من المستشارين الدوليين في أوبو لمعاونة المركز المشترك للاستخبارات والعمليات. وقد نفذ المكتب هذا الانتشار بموارد داخلية ضئيلة جدا. ونحن نعول على دعم الدول الأعضاء لمساعدتنا على الاستمرار في هذا الانتشار.

ما زالت الحكومة تواجه صعوبات في الميزانية نتيجة لتوقف الدعم من قبل المجتمع الدولي، ولكنها تواصل دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية. وفي الواقع، فإن الحكومة تعطي الأولوية لصرف رواتب موظفي الخدمة المدنية بانتظام. وخلال الفترة من ٤ إلى ١٩ نيسان/أبريل، أجرى وفد من صندوق النقد الدولي مناقشات في بانغي بشأن برنامج اقتصادي حكومي سيدعمه الصندوق بموارد ميسرة في إطار تسهيل ائتماني ممدد من صندوق النقد. وخلال المناقشة، التزمت الحكومة بإجراء عدد من الإصلاحات لتعزيز تنفيذ الميزانية وتحسين الشفافية. كما التزمت الحكومة بتعديل أسعار النفط للحفاظ على إيرادات الميزانية المحلية، كما وافق عليها البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد بدأوا فعلا في الحصول على بعض من ذلك الدعم.

ورهنا بحل عدد قليل من القضايا العالقة، ومنها على سبيل المثال، سداد متأخرات المدفوعات لأعضاء نادي باريس والمحاسبة الشفافة للإيرادات الاستثنائية من استغلال الموارد الطبيعية، يمكن أن تقدم السلطات طلبها للحصول على موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قبل نهاية هذا الشهر.

وعلى الصعيد الإنساني، فإن الحالة لا تزال غير مستقرة إلى حد كبير لعدم وجود بنية تحتية للرعاية الصحية الأساسية. ولا يزال نحو ٧٥ ٠٠٠ من مواطني أفريقيا الوسطى مشردين ويعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر، والذين جرى تشريد أكثر من ٢٠ ٠٠٠ منهم على يد جيش الرب للمقاومة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١. وحالة هؤلاء الناس تثير بالغ القلق.

وسكان جمهورية أفريقيا الوسطى عرضة للخطر دائما بسبب مستوى الضعف الشديد للبلد. فثلثا السكان لا تتوفر لهم

مياه صالحة للشرب أو مرافق للرعاية الصحية. والنظام التعليمي ضعيف. وثلث جميع الأطفال على الصعيد الوطني لا يذهبون إلى المدارس الابتدائية. ويعاني ما يقدر بـ ٤٢ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي. ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ازدياد، وخصوصا في بانغي وفي المناطق المتضررة من الصراع. والنساء أكثر تضررا من الرجال والصبيان أشد تضررا من البنات.

وعملية النداءات الموحدة التي تطلب ١٣٤ مليون دولار لا تزال تعاني من نقص التمويل بشكل صارخ، حيث لم يتجاوز أحدث رقم نسبة ٣٦ في المائة. وتسعى حوالي ٤٠ منظمة إنسانية جاهدة لمساعدة ما يقدر بنحو ١,٩ مليون شخص في حاجة ماسة، وهو ما يقرب من نصف عدد السكان. من ثم فإنه من الحيوي وصول المنظمات الإنسانية لمن هم في حاجة للمساعدة، في بلد يصل فيه العمر المتوقع إلى ٤٨ سنة. إنني أدعو المجلس إلى توعية المجتمع الدولي بشأن المساعدة على معالجة حاجة جمهورية أفريقيا الوسطى للمساعدات الإنسانية العاجلة.

يشير التقرير إلى تزايد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك قيام قوات الأمن والدفاع، خصوصا بعض أعضاء الحرس الرئاسي، بتنفيذ إعدامات بإجراءات موجزة والتعذيب والتوقيف والاعتقال التعسفيين. وتجري هذه التجاوزات غالبا في مراكز الاعتقال بإفلات تام من العقاب. إن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يساوره القلق بوجه خاص جراء عدم احترام الحقوق الأساسية لقرينة البراءة إلى أن تثبت الإدانة.

ويشكل تمديد الحبس الاحتياطي ورفض توكيل الأشخاص المحتجزين لمحامين، وعدم الامتثال للأحكام القانونية الخاصة بفترة الحجز، أيضا تحديات رئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد أثار مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، باستمرار هذه التجاوزات مع السلطات الوطنية، بما في ذلك وزير العدل والمفوض السامي لحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، لكن لا يزال يتعين القيام بالكثير لاحترام الإجراءات القانونية الواجبة فيما يخص الاعتقال، ومنع التوقيف والاعتقال غير القانونيين.

في الختام، تقع جمهورية أفريقيا الوسطى في منعطف حاسم. وقلت نفس الشيء العام الماضي (انظر S/PV.6687)، وأكرر ذلك خلال هذا العام. لذلك من الضروري، كما أفاد بذلك تقرير الأمين العام، مواصلة البناء على الزخم الذي أحدثته الحكومة مؤخرا، على الجبهات السياسية والأمنية وفيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويوفر زخم السلام بين الحكومة والمجموعات السياسية والعسكرية والحوار الذي دعا إليه الرئيس، فرصة حقيقية من أجل تثبيت الاستقرار في هذا البلد الجميل.

يأمل شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بصدق في أن يعول على استمرار مساعدات المجتمع الدولي وسخائه، من أجل المساعدة على إحلال سلام دائم في بلده من خلال استكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالنيابة عن الأمين العام، فإنني أعبر أيضا لأعضاء المجلس عن امتناني لدعمهم المتواصل. إننا نعلم بأن ملفات أكبر قيد نظرهم، لكن ملف جمهورية أفريقيا الوسطى ملف يمكن حله.

في الختام، أود الإشادة بالسفير يان كرولز، الذي لم يدخر جهدا في البحث عن موارد لإحلال السلام والاستقرار المستدامين في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويظل صديقا لأسرة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وصديقا لجمهورية أفريقيا الوسطى نفسها، لما أنجزه بصفته رئيسا لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة فوغت على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد دوبان (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): تتيح جلسة اليوم التي يعقدها مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2012/374)، الفرصة لوفد جمهورية أفريقيا الوسطى الذي أترأسه، لتهنئتكم سيدي على توليكم الرئاسة خلال هذا الشهر. كما أتمنى لكم كل النجاح في عملكم خلال شهر حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد برئاسة سلفكم خلال شهر أيار/مايو، سعادة السفير الممثل الدائم لأذربيجان.

تقدر جمهورية أفريقيا الوسطى كثيرا العمل الذي قام به معالي الأمين العام للأمم المتحدة، وتشكره على عودة السلام إلى بلدنا. كما أود أيضا تقديم شكر مماثل لزميلي سعادة السفير يان كرولز، المندوب الدائم لبلجيكا في الأمم المتحدة، والرئيس السابق لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام، على جهوده المضنية التي بذلها من أجل قضية جمهورية أفريقيا الوسطى.

فيما يتعلق بالممثلة الخاصة للأمين العام، ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة مارغريت فوغت وفريقها، اللذان عملا في ظروف صعبة كل يوم جنبا إلى جنب مع شعب أفريقيا الوسطى، لدينا كلمتان فقط نقولهما لها، وهما كلمتين اعتادت على سماعهما كل يوم عندما تلتقي أهل أفريقيا الوسطى. نقول لمارغاريت، من أعماق قلوبنا، شكرا لك.

إن التقرير الذي عرض للتو يقدم معلومات مستكملة عن جمهورية أفريقيا الوسطى منذ آخر تقرير تقييمي (S/2011/739)، نشر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وهو يعبر عن التخوف والقلق والشك والفرحة، بل عن أمل بلد يرغب في طي صفحة من تاريخه والبدء في أخرى. إننا نحيط علما بالتقرير ونتشاطر أغلب ما ورد فيه. لكن ذلك التقييم يبرز بعض الملاحظات والآمال التي نود تشاطرها مع المجلس، من خلال اتباع نفس هيكل نص التقرير، فيما يخص الحالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية. لكن نود قبل كل شيء، التأكيد من جديد على استعداد الحكومة لأن تأخذ بعين الاعتبار توصيات الأمين العام، التي تحدد الطريق الواجب سلوكه من أجل إحلال السلام. وتلك نتيجة لطالما انتظرها الجميع لفترة طويلة بعض الشيء، وخصوصا، بالطبع، بسبب المنافع التي يمكن أن تنجم عنها.

على الصعيد السياسي، أرست الانتخابات العامة التي جرت عام ٢٠١١ نظاما سياسيا ومؤسسيا جديدا. وفي نفس الوقت، فقد تسببت أيضا في بعض أوجه خيبة الأمل بسبب عدم وجود معارضة في البرلمان، مما أضر في وقت ما بالوحدة الوطنية. إدراكا من فخامة الرئيس فرانسوا بوزيزي للحالة، فقد شرع في ١٥ أيار/مايو في إجراء مناقشات مع الطبقة السياسية الوطنية والمجتمع المدني كافة بخصوص مستقبل البلد الذي يتقاسم الكل العيش فيه. وتأمل الحكومة في أن يستجيب الكل لليد الممدودة لكل أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى، حتى يكون بوسعنا العمل معا لمصلحة بلدنا، الذي يواجه اليوم العديد من التحديات، يظل أهمها على الإطلاق استتباب الأمن.

تمت إعادة مشروع قانون الانتخابات الذي قدمته الحكومة للبرلمان. ومن المقرر استئناف المناقشات بخصوص تلك الوثيقة الهامة قريبا، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، حيث أننا نتفق مع المجتمع الدولي بأن السلم والاستقرار عقب الانتخابات مرهون بالاعتماد التوافقي لهذا النص. وتلك شروط ضرورية للتنمية، التي يرغب فيها ويسعى لتحقيقها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى قاطبة.

فيما يتعلق بالأمن، فإنه يظل الشغل الشاغل الرئيسي للحكومة. ولا حاجة لأن نشير بأنه بدون أمن، فإن أي جهد

يرمي إلى تحقيق التنمية لا طائل منه ومحكوم بالفشل. وكما تمت الإشارة في التقرير، تظهر التطورات الأخيرة الحاصلة في الميدان بارقة أمل. اليوم، بعد أن حل الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية نفسه، ونزع سلاح وتسريح المتمردين السابقين التابعين للجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى، إلى جانب الرغبة في التسريح التي عبرت عنها بوضوح حركات أخرى، مثل تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، تسترد الدولة بالتدريج السيطرة على جزء واسع من أراضيها الوطنية. وسيسمح ذلك أيضا بعودة تدريجية للاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

بيد أن هناك جماعتين مسلحتين أجنبيتين لا تزالان تبثان الرعب في جميع أنحاء البلاد. وبالرغم من حقيقة أن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بمساعدة القوات التشادية، قد تمكنت من تدمير مراكز القيادة والقواعد التشغيلية للجبهة الشعبية للإصلاح بقيادة بابا لادي، المواطن التشادي، فإن حقيقة أنه ما زال حراً طليقاً، وقد تفرقت قواته، تمثل مصدر قلق. وما فتئت قوات الدفاع والأمن تطارد تلك القوات.

يبث جيش الرب للمقاومة بقيادة جوزيف كوني، وهو مواطن أوغندي، الرعب في شرق البلد وفي جزء من شماله الشرقي. وبالعمل معاً في إطار تكاملي، تمكنت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مدعومين بنحو ١٠٠ من المستشارين العسكريين الأمريكيين، من تحقيق نتائج مرضية، نأمل أن تجعل من الممكن في المستقبل القريب وضع حد نهائي لواحدة من أشد الفظائع قسوة في عصرنا. وهنا أود أن أعرب عن امتنان حكومتي لجميع الجهات الفاعلة التي شاركتها في سعيها لإحلال السلام.

على الجبهة الاقتصادية والإنسانية، أوقف انعدام الأمن في مناطق الصراع السابقة والحالية كل الجهود الإنمائية، مما أدى إلى زيادة إفقار السكان، خاصة الفئات الأكثر هشاشة، أي النساء والأطفال.

تقوم الحكومة، وبعض شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية بتوحيد الموارد وتضافر الجهود من أجل مساعدة السكان الذين، لحسن الحظ، لم يفقدوا الأمل بعد.

ومنذ عامين، ظلت جمهورية أفريقيا الوسطى في مفاوضات مع مؤسسات بريتون وودز، خاصة صندوق النقد الدولي، بهدف التوقيع على برنامج يسمح لها بتمويل التنمية فيها. سيكون من غير الواقعي الاعتقاد أننا نستطيع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥ في بعض المجالات، خاصة الصحة، بدون مثل هذا الدعم. بيد أن ذلك لا يعني انعدام الإرادة السياسية لتحقيق ذلك الهدف.

فيما يتعلق بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن الاجتماع الأخير لأصدقاء أفريقيا الوسطى، المعقود بالاشتراك بين الحكومة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في ٥ نيسان/أبريل في نيويورك، قد قدم لمحة عامة عن العملية وأضح التحديات التي لا يزال يتعين التصدي لها. ومرة أخرى، نود أن نشكر الأمين العام وجميع الشركاء الذين قدموا لنا الدعم في هذا الصدد. وأود أن أخص بالذكر المساعدة المقدمة من أستراليا، والمقدمة مؤخراً من لوكسمبورغ، فضلاً عن المساهمة المهمة لصندوق بناء السلام.

باستخدام الموارد المحلية، تواصل الحكومة وستواصل تنفيذ تلك السياسة من أجل إحلال السلام النهائي وتمكين الشعب، الذي ظل ينتظره، من التمتع بفوائده. لكن لا يمكن تحقيق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بدون إحداث إصلاح حقيقي في قطاع الأمن، ولذلك السبب حدد بلدي هدف لنفسه يتمثل في كفالة أن تحترم قواته الدفاعية والأمنية حقوق الإنسان. وبالرغم من البداية الصعبة، فقد ظل إصلاح قطاع الأمن قيد التنفيذ منذ شباط/فبراير، بمساعدة مقدمة من مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من الشركاء الثنائيين، من بينهم فرنسا.

نحن ندرك أن مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون يمثل كعب أخيل ليس فقط لجمهورية أفريقيا الوسطى بل أيضاً للعديد من البلدان الأخرى، لأن البلدان الخارجة من الصراعات لا تستطيع ببساطة أن تستخدم عصا موسى لتغيير العقليات. ستواصل الحكومة الإصلاحات الجارية بهدف إنشاء دولة تحترم بحق حقوق الإنسان وتدافع عنها. وستظل الحكومة تعي سلوك بعض الموظفين المارقين في قوات حفظ القانون والنظام، ممن يقومون، أحياناً، لا سيما في مناطق الصراع، بانتهاك الحقوق الأساسية للسكان المحليين.

لن ينفك النظام القضائي – الحصن الحصين ضد التعسف – عن الاضطلاع بعمله في حماية الأشخاص الواقعين تحت ولايته، بمن في ذلك النساء والأطفال. في كل يوم في جمهورية أفريقيا الوسطى، نقوم، بثبات وإنْ يكن ببطء، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، ببناء دولة تحترم سيادة القانون حقاً. سنتمكن معاً من تسوية العيوب وإصلاح أوجه القصور التي لوحظت، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة والسجناء المدانين الآخرين، الذين ينبغي أن يستفيدوا من جميع الضمانات القضائية المتصلة بحالتهم.

وأخيراً، تود حكومة أفريقيا الوسطى أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن امتنانها العميق للعمل الذي يضطلع به صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام، الأداتان الرئيسيتان اللتان تساعدانها في إرساء سيادة القانون والحوكمة الرشيدة، والأمن، وخلق مجالات توظيف، وإعادة تأهيل المجتمعات بعد انتهاء الصراع.

حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي يرغبون جميعاً في السلام ويسعون إليه، وهو شيء لا غنى عنه، ويظل شرطاً لتحقيق التنمية. لهذا السبب لا تألو السلطات العليا في بلدي جهداً في ذلك المسعى. لقد أنشأت، بالتعاون مع تشاد والسودان، القوة الثلاثية لكفالة منطقة الحدود الثلاثية بالقرب من دارفور، وهي تعمل معاً في ذلك الإطار.

جنباً إلى جنب مع منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، نتعاون مع بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي محاربة جيش الرب للمقاومة، انضممنا للقوة المتعددة الجنسيات التي أنشأها لأجل تلك الغاية كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بدعم من مستشارين عسكريين من الولايات المتحدة.

يتضمن تقرير الأمين العام (S/2012/374) توصيات تمثل الطرق الكفيلة بالمضي قدماً لتحقيق السلام. قد تكون هناك أحياناً بعض الصعوبات، لكن ما هي البدائل المتاحة لنا؟ من الواضح لا شيء. ستعمل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى جاهدة على تنفيذ تلكم التوصيات.

ما لجمهورية أفريقيا الوسطى إلا هدف واحد: بناء دولة ديمقراطية تحترم حقوق مواطنيها، المحبين بعمق للسلام، وتكرس نفسها لرفاهية شعبها وأولئك الذين اختاروا أن يعيشوا في البلد. ذلك ما تفعله، لوحدها وبالتعاون مع البلدان الصديقة، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، التي ندين لها بالامتنان الشديد.

في الختام، اسمحوا لي بأن أقول إننا ينبغي ألا نغفل أبداً عن حقيقة أنه في عالم اليوم المتسم بقدر بالغ من عدم الاستقرار، فإن الموقع الجغرافي والجيوستراتيجي الذي تتمتع به جمهورية أفريقي الوسطى يستحق إيلاؤه بعض الاعتبار. نحن على اقتناع بأن دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في سعيها نحو السلام يعني الإسهام في استقرار وتنمية القارة الأفريقية بأسرها.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد مزيد من الأسماء على قائمة المتكلمين.

الآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.